

خاتمة

يشهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تنامياً ملحوظاً في ظاهرة التكامل الدولي، إذ تعتبر الإقليمية المميزة الجديدة فيه، حيث تلجأ الدول إلى هذا النمط بغية تحقيق الأمن والرفاه والتنمية لشعوبها، عبر كيانات فوق قومية توفر لها هذه الثلاثية (الأمن، التنمية، الرفاه) في ظل التطور الملحوظ للظاهرة، حيث لا تكاد توجد دولة من الدول إلا وانضمت إلى كيان إقليمي أو دون إقليمي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تستطيع الدول تحقيق اكتفائها من الأمن والرفاه والتنمية إلا في ظل التبعية المتبادلة لذلك تلجأ إلى تكوين هذه الكيانات.

إن التطورات والمتغيرات الدولية التي شهدتها المنطقة الخليجية على مدى عقود، جعلت من وجود كيان فوق قومي يجمع الدول الخليجية ضرورة ملحة يفرضها الواقع الإقليمي والدولي، خاصة وأن المنطقة تشهد تنافساً شرساً بين هذه القوى، كون المنطقة تحظى بأهمية جغرافية واقتصادية بالغة.

وإيماناً منها بضرورة التنسيق من أجل خلق كيان فوق قومي يهدف إلى تحقيق الأمن والتنمية والرفاه لشعوبها، لجأت دول الخليج متمثلة في (السعودية والكويت والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر)، إلى خلق كيان فوق قومي من أجل تحقيق الأهداف سابقة الذكر، خاصة في ظل ما يجمعها من مقومات حضارية وتاريخية وجغرافية واقتصادية.

وقد سبقت فكرة التكامل الإقليمي الخليجي العديد من الاتفاقيات البينية، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري، هذه الأخيرة التي توجت في الأخير باتفاقية أنشأت ما يعرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 ماي 1981م.

ومنذ نشأه مجلس التعاون الخليجي حقق العديد من الإنجازات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، إلا أن هذه المسيرة لا تخلو كذلك من العقبات والمطبات التي كادت أن تعصف بكيان المجلس.

تشكل والمتغيرات الداخلية والإقليمية وحتى الدولية التي تشهدها منطقة الخليج العربي خاصة من 2011 أهم التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي منفردة أو في إطار المنظمة الإقليمية الخليجية، فالتهديدات الإيرانية وإن كانت قديمة، إلا أنها أثرت بشكل كبير على مجلس التعاون الخليجي في هذه الفترة، إضافة إلى أحداث الربيع العربي وما ترتب عنه من أزمات في المنطقة العربية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، حيث أثرت هذه الأحداث والمتغيرات على مجلس التعاون الخليجي، وبرز ذلك جلياً في الانقسامات التي أحدثتها داخل المجلس، فبرزت العديد من الأزمات الداخلية الخليجية التي من شأنها أن تهدد كيان مجلس التعاون الخليجي في ظل عدم قدرة هذا الأخير على التعامل مع هذه الأزمات.

إن عدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على حل مشاكلها البينية داخل المنظمة الاقليمية الخليجية، وتصاعد حدة التوتر بين الأعضاء ينبئ باختيار الكيان الفوق قومي، خاصة وأن ثلاثية (الأمن والتنمية والرفاه) لم تتحقق، بل إن أمن بعض الدول مهدد من طرف دول أعضاء داخل المنظمة.

إن ما وصلت إليه الأزمات الأخيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ومتغيرات الوضع الاقليمي والعربي لا يصب إلا في جهة اختيار مجلس التعاون، خاصة في ظل سعي الدول الأعضاء في البحث وإنشاء تحالفات اقليمية ودولية تتعارض والمهدف المسطر لمجلس التعاون الخليجي وتشكل خطوة في اتجاه تفككه.